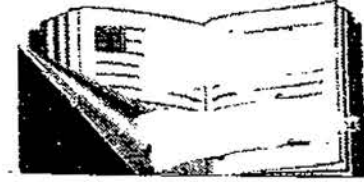


عرض محاكمة كتائب العسولة



المحرران: جيري مائدر وإدوارد جولد سميث
إعداد: سعود عطية

بعد أن وقعت الحكومات على اتفاقيات
الجات ومنظمة التجارة العالمية، فوضت
بذلك مهمة إدارة شئونها الاقتصادية إلى
البيروقراطية الدولية التي لا تزال بعيدة
عن حياة المواطنين، ولا تبالي
باهتماماتهم المحلية، وتسير في ركاب
الشركات متعددة الجنسيات التي وضع
الاقتصاد العالم لخدمتها. وهكذا ابتعدت
الدول بصورة أكبر عن ممارسة

ملخص
النشر

الديمقراطية الحقيقية.

الانهايار العتمى للعولة لا يمكن لعملية الاستيلاء على زمام الأمور أن تستمر إلى ما لا نهاية فقد مضت إلى حيث أصبحت الدولة والشركات الكبيرة بسرعة غير قادرة على إنجاز المهام التي أخذتها من الأسرة والمجتمع والنظام البيئي، إلا على نطاق لا يذكر، وهذا صحيح بالنسبة للاستيلاء على الواجبات والوظائف التي كان يقوم بها النظام البيئي والمناخ البيولوجي: المحافظة على الظروف اللازمة للحياة على هذا الكوكب، فإذا أردنا أن يستقر المناخ في العالم فلن يتحقق ذلك من خلال الأعمال الجيوهندسية المقترحة اليوم وإنما بزيادة طاقة المناخ البيولوجي على امتصاص ثاني أكسيد الكربون، وهذا معناه السماح للغابات بالانتعاش وخفض انبعاث الغازات من البيوت الزجاجية، ولن يتحقق ذلك إلا باستبدال الاقتصاد العالمي، باقتصاد محلي باحتياجاته البسيطة من الطاقة والموارد. ومن المهام الأخرى التي لم تعد الدولة قادرة على القيام بها توفير الرعاية للمحتاجين، وحتى قبل ظهور الاقتصاد العالمي رسمياً، كانت تكلفة الرعاية النقدية في كثير من البلدان الصناعية تنمو بصورة أسرع من إجمالي الناتج القومي وكان من الواضح أن ذلك لن يستمر طويلاً، واليسوم ومع تعظيم المنافسة، يجرى تخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية بسرعة رهبة مع أن الحاجة لها زادت كثيراً بسبب العولة

الصغيرة في الضواحي. والطريق مفتوح أمام استيلاء الشركات الكبيرة على هذه القطاعات المرئية في الاقتصاد الياباني. وهذا مسعناه ازدياد البطالة والتفكك الاجتماعي الذي ينتج عن ذلك، وقد ظل معدل البطالة في اليابان حتى الآونة الأخيرة نحو ٢٪ من الأيدي العاملة (وارتفع إلى ٤,٣٪ عام ١٩٩٦)، ولم تتأثر العائلات بذلك، وظلت معدلات الجريمة والانحراف منخفضة. ولكن هذا الوضع قد تغير الآن.

ويتضح لنا أن اقتصادنا الاجتماعي غير مؤهل الآن للقيام بأية مهام جديدة، لأن البيوت والمجتمع والنظم البيئية - التي كانت تقوم بهذه الواجبات، قد تدهورت بصورة خطيرة تحت تأثير التنمية الاقتصادية السابقة - ويمكن الأمل الوحيد في أن تعيد هذه المؤسسات تنظيم أنفسها، وليس هذا أملاً تأفها كما قد يبدو، وإذا أردنا تهميش معظم الناس وأصبح كثير منهم محرومين وعاطلين بسبب الاقتصاد العالمي، فلن يقف هؤلاء مكتوفي الأيدي وهم يتخسرون جوعاً، بل سوف يثور عدد كبير منهم ضد الشركات الكبرى التي تستغل مواردهم وتلوث ديارهم وأنهارهم وتنتج الطعام والسلع

ومع استمرار تداعي الاقتصاد الرسمي، فسوف يضطر معظم الناس بسبب الحاجة والضرورة، إلى أن يتعلموا الحياة خارجه، وفي هذه الحال، فإن ما تحدثنا عنه من تايم دولار والزراعة التي يدعمها المجتمع ونظم التوظيف والتجارة المحلية - هي مبادرة صغيرة بحيث لا تستطيع أن تسهم مساهمة كبيرة في المشكلات المتزايدة في يومنا الحاضر. على العكس، فهي قد تقدم الأسس اللازمة لظهور اقتصاديات محلية تستطيع وحدها أن تسد الفراغ الذي نجم عن تهميش الاقتصاد الرسمي. ونظراً لأن الشركات والدولة أصبحت أقل قدرة على أداء المهام الرئيسية التي سلبتها للاقتصاديات المحلية، فلا بد من سوي السماح للاقتصاديات المحلية - بعواملها الاجتماعية غير النقدية - باستعادة بعض هذه الوظائف.

ويجب علينا أن نفعل عكس ما تضطر دولة مثل اليابان للقيام به، إذ من خلال تمسكها بالجات، يجب عليها أن تعتمد إلى تصنيع النظام الزراعي التقليدي الذي يعتمد على صغار المزارعين من العائلات وقطاع التجزئة التقليدي الذي لا يزال يتكون من المحلات

الاقتصادية، وفي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أصابت تصفية قطاع الرعاية الاجتماعية الرعاية التي تقسم لمرضى الإعاقات العقلية.

ولقد أدت برامج التعديل الهيكلي المتعاقبة من البنك الدولي بين دول العالم الثالث إلى هبوط جذري في القدرة الشرائية حتى عند الذين لا يزالون في وظائفهم، ونجد ذلك بصورة متزايدة في العالم الصناعي الذي أخذ يخضع الآن لصورة التعديل التي ينادى بها، فقد انخفضت المرتبات، وحلت عقود قصيرة الأجل محل عقود طويلة الأجل، وحل العمل نصف الوقت محل العمل طول الوقت وحلت المرأة محل الرجل بمرتبات أقل. وبالطبع فسالناس الذين ليس لديهم وظائف أو يتقاضون أجور عمال السخرة ولا يحصلون على مزايا الرعاية الاجتماعية لا يستطيعون شراء الكثير من السلع والخدمات، بينما الكمبيوتر - الذي حل محل معظمهم لا يشتري أي سلع على الإطلاق. ومع انخفاض الاستهلاك، فسوف يوفر الاقتصاد الرسمي فرص عمل أقل، مما يزيد من هبوط الاستهلاك ومن عدد الوظائف المتاحة.

لقد بدأ الناس يستردون المهام والواجبات التي كانت تقوم بها الأسرة والمجتمع دائماً وكانت سبب وجودهم وحياتهم، ويجري تنفيذ برامج الزراعة التي يدعمها المجتمع المحلي ونظم التوظيف والتجارة المحلية في عدد من المحليات ويشارك فيها عدد متزايد من المواطنين، ومن المحتمل أن يعمم هذا الاتجاه بعد زيادة تهميش الناس وبذلك يتم إرغامهم على إعادة إنشاء اقتصاديات محلية تقوم على المجتمع، وهذه أضواء مضيئة في أفق كئيب.

ومن المحتمل أن تصبح قضية الاقتصاد العالمي مقابل الاقتصاد المحلي قضية كبيرة في العقد القادم، وستكون الأساس لإعادة تنظيم سياسة جديدة سوف يمتلك المجتمع، حزب المجتمع، القليل من المال وبالتالي القليل من السلطة، غير أن عدد أنصاره سوف يزداد، وسوف يصبح حزب الأغلبية، فإذا تقلد هذا الحزب زمام السلطة، يكون في وضع يمكنه من تطوير وتنفيذ استراتيجيات منسقة لضمان الانتقال الهادئ إلى نوع المجتمع ونوع الاقتصاد الذي يستطيع وحده أن يوفر لأبنائنا أي مستقبل فوق هذا الكوكب المحاصر.

الاستهلاكية التي لا يستطيع شراؤها سوى الصفوة، وتقدم وظائف عالية التقنية لا يشغلها سوى المتخصصون من الخارج. وتتعرض هذه الشركات إلى هجمة شرسة في الهند حيث قام المزارعون في كارناتاكا بتعطيم مقر شركة كارجيل وتدمير فرع كنتاكي في بنجالور، وأقسم هؤلاء على طرد الشركة من بلادهم وسوف ينجحون في ذلك، وسوف تحدث مقاومة شعبية للنزلة نفسها.

وقد حدث ذلك إبان العهد الاستعماري مراراً وتكراراً عندما نزع الأرض من أصحابها وحرموها من مصدر رزقهم، ومن المحتمل أن تقع حوادث شغب حتى في العالم الصناعي، وفي فرنسا أدرك الرئيس شيراك أنه لو خفض الأجور وألغى الرعاية الاجتماعية وسرح أعداداً كبيرة من الناس لتحقيق المعايير الخاصة بعملية أوربية موحدة، فسوف يتكرر الإضراب الضخم الذي حدث عام ١٩٩٦، ومن الممكن أن يحدث ذلك في أماكن أخرى.

وقد وقعت أحداث مماثلة في المكسيك ضد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والبنك الدولي.